الدلالة على العدد في القرآن الكريم

أ.م.د. عمر بن علي المقوشي*

Omaroraini@gmail.com

ملخص:

تناول هذا البحث بعض الجوانب المتعلقة بالعدد في القرآن الكريم؛ إذ كشف عن دلالة لفظ العدد حين يخرج عن أصل دلالته ويقع موقع غيره، فالمفرد يقع موقع المثنى أو الجمع، والمثنى أيضًا يقع موقع المفرد أو الجمع، والجمع مثلهما يقع موقع المفرد أو المثنى وذلك لغرض يقتضيه السياق وتستدعيه البلاغة. وقد ناقش البحث بعض النماذج التطبيقية بالوصف والتحليل، وتوصل من خلالها إلى بعض النتائج، منها: أن دلالة اللفظ على غير ما وضع له يكون لأسباب لغوية وبلاغية، وأن التعبير بالمفرد والمراد به الجمع خاص بالشعر، ويخاطب الواحد بلفظ الاثنين، كما يعبر عما ازدوج من أعضاء الجسد بالمفرد، وأن المصدر قد يجمع لأغراض دلالية، وأخيرًا قد يؤتى بلفظ التثنية لمجرد التكثير.

الكلمات المفتاحية: دلالة؛ العدد؛ المفرد؛ المثنى؛ الجمع.

* أستاذ النحو والصرف المشارك - قسم اللغة العربية وآدابها - كلية الآداب - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية.

الآداب مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات اللغوية والأدبية
(EISSN): 2708-5783 ISSN: 2707-5508

Connotation of Number in the Holy Quran

Dr. Omar bin Ali Al-Maqushi*

Omaroraini@gmail.com

Abstract:

The present study aims at exploring some aspects related to expressing singularity, duality, and plurality in the Holy Quran. It reveals the significance of the utterance of the noun when it deviates from its original meaning and acquires a new semantic connotation, taking the position of another number. The singular number takes the position of "*al-muthanna*" (dual) or the plural, and "*al-muthanna*" (dual) also takes the location of the singular or plural. Similarly, the plural functions come as the singular or "*al-muthanna*" (dual) according to context and for the purpose of eloquence. The research paper discussed some of the applied models employing both the descriptive and the analytical approaches. The results of the study indicate that the semantic significance of an utterance in a different structural position usually occurs for linguistic and rhetorical purposes. The study also reveals that using 'the singular' to express a plural is specific to poetry. The singular can also be used to address "*al-muthanna*" (dual). A part of the body consisting of two parts can be also expressed in the singular form. Likewise, an infinitive can be made plural for semantic significance. In addition, "*al-muthanna'*" (dual) can be used just for the sake of multiplication.

Key Words: Connotation, Number, Singular, *Al-muthanna*, Plural.

* **Associate Professor of Morphology & Syntax, Department of Arabic Language and Literature. Faculty of Arts, King Saud University**

تمهيد:

من البيان المتصفة به اللغات الدلالة على العدد، وإذا كانت أكثر اللغات تكتفي بالتمييز بين المفرد والجمع فإن للغات السامية صيغًا خاصة بالمفرد، وأخرى خاصة بالمثنى، وثالثة خاصة بالجمع، بل إن اللغة العربية فرقت بين قليل الجمع وكثيره، فمن صيغ المجموع ما يدل على جمع قلة، ومنها ما يدل على جمع كثرة.

واللغات -ومنها العربية- جعلت للمفرد لفظًا، وللجمع لفظا آخر، وبعضها أفرد للمثنى لفظًا خاصًا، وهذا هو الأصل فيها، لكن لا يخفى أن من طبيعة اللغة التطور، فظواهرها غير ثابتة ثباتًا مطلقًا؛ لذا فهي تتغير بفعل عوامل مختلفة، وذلك في أزمان متباعدة غالبًا، والعربية شأنها شأن أي لغة تتعرض ظواهرها للتغيُّر بفعل عوامل شتى.

ومن ذلك أن الأصل في اللغة العربية أن يدل لفظ المفرد على واحد، ويدل لفظ الاثنين على اثنين، وتدل جموع القلة على القليل وجموع الكثرة على الكثير، لكن العرب لم تلتزم دائما بهذا الأصل[1].

أولًا: المفرد

المفرد ما دل من الأسماء على واحد، نحو: كتاب، وورقة، وفي اللغة العربية قد يقع المفرد موقع غيره.

وقوع المفرد موقع المثنى:

الأصل ألا يعبر عن المفرد إلا بمفرد، لكن العرب ربما عَبَّروا بالمفرد عما دلّ على اثنين، ومن ذلك استغناؤهم بالمفرد للتعبير عن المزدوج من أعضاء الجسد طلبا للخفة، قالوا: عيني لا تنام، يريدون: (عيناي)، فأفردوا من حيث يريدون التثنية، وهذا كثير فيما ازدوج من أعضاء الجسد، كالعينين واليدين ونحوهما، وقد تركوا التثنية في هذه المسألة ابتغاء الخفة والتسهيل، وقد سهّل

ذلك الثقة بفهم السامع، فالمرء يرى بعينين، ويسعى برجلين، وقد علل ابن الشجري إخبارهم عن المثنى بفعل الواحد بـ"أن العضوين المشتركين في فعل واحد –مع اتفاقهما في التسمية- يجري عليهما ما يجري على أحدهما، ألا ترى أن كل واحدة لا تكاد تنفرد بالرؤية دون الأخرى، فاشتراكهما في النظر كاشتراك الأذنين في السمع، والقدمين في السعي، ويجوز أن يعبر عنهما بواحدة فيقال: رأيته بعيني، وسمعته بأذني، وما سعت في ذاك قدمي... فإن قلت: بعينيّ وبأذنيّ وقدميّ فثنيت فهو حقّ الكلام، والأول أخف وأكثر استعمالا"[2].

وما سبق وجهان من وجوه تعبير العرب عما ازدوج من أعضاء الجسم، ولهم في ذلك وجهان آخران، إذ قد يثنونها مع الإخبار عنهما بمفرد، فيقولون: أذناي سمعت، وقدماي سعت، وقد فعلوا ذلك لأن حكم الاثنين واحد؛ لأنهما مشتركان في الفعل، وعليه قول بعضهم[3]:

فَكَأَنَّ فِي العَينَينِ حَبَّ قُرُنْفُلٍ أَوْ سُنْبُلٍ كُحِلَتْ بِهِ فَانْهَلَّتِ

قال: كحلت، وانهلت وهو يريد كحلتا وانهلتا، وهو بهذا يخبر عن الاثنين بواحد اعتمادا على اشتراكهما في الفعل[4].

وثمة وجه رابع فإنهم ربما عبروا عنهما بالمفرد مع الإخبار عنهما بمثنى حملا على المعنى، فيقولون: أذنيْ سمعتاه، وعينيْ رأتاه، وقد عُدَّ قليلا[5]، ومما جاء عليه قول امرئ القيس[6]:

وَعَيْنٌ لَهَا حَدْرَةٌ بَدْرَةٌ شُقَّتْ مَآقِيهَا مِنْ أُخَرَ

والتعبير بالمفرد مع توحيد خبره في هذا الباب أكثر استعمالا لخفته، وطلب الخفة بغية للمتكلمين من العرب.

وعندما يراد إضافة اثنين إلى متضمنهما يقال: أعطني رأسَي شاتين، وبالعطف يقال: أعطني رأسَي جمل وشاة، ويجوز التعبير بالمفرد عن ذينكما الاثنين المضافين إلى متضمنهما، فيقال: أعطني رأسَ شاتين، وأعطني رأسَ جمل وشاة[7]، وجعل الرضي الإفراد في حال كان المتضمنان

لفظا واحدا أولى، وتابعه ابن مالك، إلا أن أبا حيان غلَّط ابن مالك فيما ذهب إليه، وجعل الإفراد خاصا بالشعر[8].

والعرب تبتغي الخفة في لغتها، والإفراد فيه خفة، وفي الجمع بين مثنيين مع إضافة أحدهما إلى الآخر ثقل ظاهر، ومع أمن اللبس؛ ثقة بفهم السامع، كان الأقرب أن يختار العربي الأخفَّ؛ ما يجعل النفس تميل إلى ما ذهب إليه الرضي وابن مالك.

ومن المختار أيضا إفراد المضاف ولو فُرق بين المتضمنين بواو العطف[9]، وعلى هذا جاء قوله تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨].

وقد وردت في القرآن آيات جُعِلت من باب إقامة المفرد موقع المثنى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلۡيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴾ [ق: ١٧]، إذْ أُقيم لفظ قعيد –وهو مفرد- مقام اثنين، وقد عدَّه الكوفيون من وقوع المفرد موقع المثنى[10].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَأۡتِيَا فِرۡعَوۡنَ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]، عدَّ الفراء (رسولًا) من قبيل إقامة المفرد موقع المثنى، فـ(رسول) في الآية يشار به إلى موسى وهارون عليهما السلام[11]، وفي سورة طه تحقق التطابق، فقد وردت اللفظة مثناةً، قال تعالى: ﴿فَأۡتِيَاهُ فَقُولَآ إِنَّا رَسُولَا رَبِّكَ﴾ [طه: ٤٧]، وقيل في سورة الشعراء: جاءت (رسول) مفردة؛ لأنها مصدر، أي: بمعنى الرسالة، والمصدر يعبر به مفردًا عن المفرد والمثنى والجمع، أو لكونهما ذَوَيْ شريعة واحدة، أي: تلازما فأصبحا كالشيء الواحد فاكتفي بالواحد ليقوم مقامهما، بمعنى: إنا أو كل واحد منا رسول فكأنهما رسول واحد[12]، أما في سورة طه فلم يقصد ذلك فتحقق التطابق.

وقد نقل أبو حيان عن الكوفيين قياسهم وقوع المفرد موقع المثنى[13]، وتابعهم ابن مالك[14]، والذي يظهر أن وقوع المفرد موقع المثنى موقوف على السماع، وقد صرح بعض النحاة بعدم اقتياسه[15].

وقوع المفرد موقع الجمع:

قد يدل المفرد على ما فوق الاثنين وقد قرر سيبويه ذلك إذ قال: "ليس بمستنكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحدًا والمعنى جميع...، ومثل ذلك في الكلام قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]، وقرَرْنَا بِهِ عيْنًا، وإن شئت قلت: أعيْنا وأنْفسًا"[16]، وهو أيضا مذهب الفراء والكوفيين[17]، وبعض التصريفيين[18]، ولم يجز المبرد وقوع المفرد موقع الجمع في السعة، خلافًا لسيبويه والكوفيين، بل جعل دلالة المفرد على الجمع "خطأ في الكلام غير جائز، وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة، وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى؛ لأنه في المعنى جماعة، وقد جاز في الشعر أن تفرد وأنت تريد الجماعة إذا كان في الكلام دليل الجمع"[19]، وتابع المبرد فيما ذهب إليه ابن عصفور[20].

والذي يظهر أن منع المبرد ومن تابعه اقتياس دلالة المفرد على الجمع لا يخالف ظاهر مذهب سيبويه؛ لأن سيبويه لم ينص على أنه مقيس، بل حصره في مسألة في التمييز، فلا تعارض بيّنًا بين المذهبين.

ومما عده بعض التصريفيين من قبيل التعبير بالمفرد للدلالة على الجميع (سامرًا) في قوله تعالى: ﴿مُسْتَكْبِرِينَ بِهِۦ سَٰمِرًا تَهْجُرُونَ﴾ [المؤمنون: ٦٧]، فـ(سامر) هنا بمعنى سمَّار[21]، ويذهب الطبري إلى أن (سامرًا) نائب عن ظرف الزمان قال: "وقوله: (سامرًا) يقول: تسمرون بالليل، ووحد قوله (سامرًا) -وهو بمعنى السُمّار-؛ لأنه وُضع موضع الوقت، ومعنى الكلام: وتهجرون ليلًا، فوضع السامر موضع الليل فوحّد لذلك"[22]، ونسب هذا الرأي إلى المفسرين، قال: "وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل"[23].

وقال البغوي: "ووحد (سامرًا)، وهو بمعنى السمار؛ لأنه وُضع موضع الوقت"[24].

وقال الجوهري: "السامر أيضًا السُمُّار، وهم القوم الذين يسمرون كما يقال للحاج: حجاج"[25].

وذكر القرطبي مثل هذا، كما ذكر أن سامرًا بمعنى الجمع، قال: "في حديث قيلة: إذا جاء زوجها من السامر، يعني من القوم الذين يسمرون بالليل، فهو اسم مفرد بمعنى الجمع، كالحاضر وهو القوم النازلون على الماء، والباقر جمع البقر، والجامل جمع الإبل، ذكورتها وإناثها"[26]، والذي يمال إليه وفيه جمع بين الرأيين أن سمارا لفظ يدل على المفرد والجمع، وفي الآية السابق ذكرها، يمكن -مع هذا الرأي- حملها على أنها دالة على الزمن.

ومما جاء المفرد فيه محمولا معناه على الجمع (طفل) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُخۡرِجُكُمۡ طِفۡلٗا﴾ [غافر: ٦٧]، أي: أطفالا، قال أبو حيان عن طفل في الآية: "اسم جنس، أو يكون المعنى: (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ)، أي: كلّ واحد منكم "طِفْلًا"[27]، ومثله الإنسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِي خُسۡرٍ﴾ [العصر: ٢]، أي: الأناسي، فالإنسان وإن جاء بلفظ المفرد فإنه يدل على الجمع كذلك؛ لأنه اسم جنس[28].

خبر كل وبعض:

مما يأتي دالًا على المفرد وغيره خبر كل وبعض إذا جاء مفردًا، قال تعالى: ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞ﴾ [البقرة: ٣٦]، وقال تعالى:﴿وَكُلُّهُمۡ ءَاتِيهِ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فَرۡدًا﴾ [مريم: ٩٥]، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوۡهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧]، وقد ذكر القرطبي أن "بعضًا وكلًا يخبر عنهما بالواحد على اللفظ والمعنى"[29].

ومن الألفاظ المفردة التي يعبر بها عن الجمع عدو، كما في قوله تعالى: ﴿وَهُمۡ لَكُمۡ عَدُوّٞ﴾ [الكهف: ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿يَحۡسَبُونَ كُلَّ صَيۡحَةٍ عَلَيۡهِمۡۚ هُمُ ٱلۡعَدُوُّ﴾ [المنافقون: ٤]، قال الأخفش عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا رَسُولُ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٦]: "هذا يشبه أن يكون مثل العدو، وتقول: هما عدو لي"[30]، فهو بما قاله يقرر أن (عدوًا) مما يستوي فيه المفرد وغيره.

وأجاب القرطبي على استشكال أن (عدوًا) وُحِّدَت في الآية وهي تدل على جمع بجوابين، ذُكِر الأول قبل أسطر، والجواب الثاني أن "عدوًا يُفْرَد في موضع الجمع، قال الله عز وجل: ﴿وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّۢ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] بمعنى: أعداء"[31].

ومن ذلك (الثمرة)، يقال: فلان أدركتُ ثمرةَ بستانه، أي: ثماره، ومنه قراءة ابن السميفع قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢][32]، فقد قرأ (الثمرات) مفردة، أي: (ثمرة)[33]، والمعنى واحد.

ومن ذلك (كلمة)، يقال للقصيدة: كلمة وهم يريدون كلمات[34]، وقال الله تعالى: ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ كَلِمَةٍ﴾[آل عمران: ٦٤]، يراد بالكلمة لا إله إلا الله، وهي كلمات[35].

وأتى لفظ (حكم) دالًا على جمع، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَدَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِى ٱلْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ ٱلْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَٰهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨]، فقيل: جاءت لفظة حكم بالإفراد، وهما اثنان: حكم داوود وحكم سليمان، والمصدر في العربية يدل على المفرد وغيره.

(فعيل) يُعبَّر به عن المفرد والجمع:

قال القرطبي في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]: "معنى ظهير: أعوان، وهو بمعنى ظهراء، كقوله تعالى: ﴿وَحَسُنَ أُو۟لَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال أبو علي: قد جاء فعيل للكثرة كقوله تعالى:﴿وَلَا يَسْـَٔلُ حَمِيمٌ حَمِيمًا ۝١٠ يُبَصَّرُونَهُمْ﴾[المعارج:10- 11]"[36].

قال الطبري: "الظهير في هذا الموضع بلفظ واحد في معنى جمع، ولو أخرج بلفظ الجمع لقيل: الملائكة بعد ذلك ظهراء"[37].

وقال البغوي في الآية: "هذا من الواحد الذي يؤدي عن الجمع كقوله: "﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩]، وقال أبو حيان: "كثيرًا ما يأتي فعيل نحو هذا للمفرد والمثنى والمجموع بلفظ المفرد"[38].

المضاف إلى أفعل التفضيل:

إذا تقدم أفعلَ التفضيل جمع، وأضيف إلى نكرة، وكانت النكرة صفة، فإما أن يتحقق التطابق، ولا شاهد، نحو: هم خير كرام، وإما أن يكون المضاف إليه مفردًا، نحو: هم خير معطٍ، فيكون المضاف إليه مفردًا معبرًا به عن الجمع، تأولا عند جمهور النحويين، ففي قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ﴾ [البقرة: ٤١] تأولوا أول فريق كافر[39].

لكن الطبري جعل الأمر من قبيل وقوع المفرد موقع الجمع، قال: "يجوز توحيد ما أضيف إليه أفعل وهو خبر لجمع إذا كان اسمًا مشتقًا... فإذا أقيم الاسم المشتق من فعل ويفعل مقامه جرى وهو موحد مجراه في الأداء عما كان يؤدي عنه من الجمع والتأنيث، كقولك: الجيش منهزم، والجند مقبل، فتوحد الفعل لتوحيد الجيش والجند، وغير جائز أن يقال: الجيش رجل، والجند غلام"[40]، وعلى هذا جمهور المتأخرين[41].

وإذا تقدم أفعلَ التفضيل جمعٌ فإنه يضاف إلى جمع أو ما في معناه، فنقول: أنتم خير رجال، وخير أمة، هذا مذهب الجمهور[42]، وخالفهم المبرد فأجاز التعبير بالمفرد عن الجمع في هذه الحالة، فيقال على مذهبه: أنتم خير رجل، قال أبو حيان: "أجاز أبو العباس إخوتك أفضل رجل بالإفراد، ومنع ذلك الجمهور"[43].

ثانيا: المثنى:

المثنى عند اللغويين هو ما دل على اثنين أو اثنتين بزيادة ألف ونون أو ياء ونون على مفرد من جنسه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء[44].

وما نحن بصدده دلالة اللفظ العددية، أي: دلالة اللفظ على اثنين، وما يدل على اثنين في العربية قد يأتي على حد اللغويين للمثنى، نحو: رجلين أو امرأتين، وقد لا يأتي على حده كالعمرين، يقصد بهما أبوبكر وعمر رضى الله عنهما، والأسودين وهما الماء والتمر، والأبوين وهم الأم والأب، وألفاظ أخرى نحو: ذوا، وهذان، والبنتان، وكلا، ونحوها من ألفاظ تعرب إعراب المثنى إلحاقًا.

ومن الألفاظ ما يدل على اثنين وليس على حد المثنى ولا مما ألحق به، نحو: زوج، وضعف، وشفع، وكلا، وكلتا.

والأصل أن يدل لفظ التثنية على اثنين، وقد يرد ما يخالف هذا الأصل.

وقوع المثنى موقع المفرد:

قد يستخدم العربي المثنى وهو يريد المفرد، وهذا شائع عندهم، قال أبو بكر الأنباري: "العرب تخاطب الواحد بخطاب الاثنين، فيقولون للرجل: قوما واركبا"[45]، وفي قوله تعالى: ﴿أَلۡقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٖ﴾ [ق: ٢٤] خطاب للواحد بلفظ الاثنين، وعُلِّل ذلك بأن العرب تخاطب الواحد بلفظ الاثنين[46]، والقرآن منزل بلغة العرب، ويسير على سننهم فيها.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَن رَّبُّكُمَا يَٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ٤٩]، قال الفراء: "يكلم الاثنين، ثم يجعل الخطاب للواحد؛ لأن الكلام إنما يكون من الواحد، لا من الجميع"[47]، وقال الفراء[48] مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿نَسِيَا حُوتَهُمَا﴾ [الكهف: ٦١]، والذي نسي واحد، وفي قوله تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾ [الرحمن: ٢٢]، وهما يخرجان من الماء المالح فقط.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱذْهَبَآ إِلَى ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ [الفرقان: ٣٦]، عدَّ الفراء المأمورَ واحدًا، وهو موسى عليه السلام، واللفظ لاثنين[49].

ومما جاء عليه من الشعر قول بعضهم[50]:

فَإِنْ تَزْجُرَانِيْ يَا بْنَ عفَّانَ أنْزَجِرْ وَإِنْ تَدَعَانِيْ أَحْمِ عِرْضًا مُمَنَّعًا

ففي (تزجراني) و(تدعاني) خاطب المفرد بما يخاطَب به الاثنان، والمخاطب هو سعيد بن عثمان بن عفان[51].

وهذا لأن العرب تأمر الواحد بلفظ الاثنين، فيقولون للرجل: قوما، وسمع بعضهم يقول: ويحك أرحلاها وازجراها، ويرى الفراء أن ذلك ساغ لأن الأصل في أدنى أعوان الرجل في إبله وغنمه اثنان، فيثنى الخطاب على الأصل ولو كان المخاطب واحدا[52]. وما سبق كان إضمارًا عن المفرد بضمير الاثنين.

ومما ورد في الشعر من الألفاظ على لفظ التثنية والمراد واحد قوله[53]:

خَلِيلَيَّ قُومَا فِي عطَالَةَ فَانْظُرَا أَنَارًا تَرَى مِنْ نَحْوِ مَا بَيْنَ أَم بَرْقَا

قال: خليليَّ مخاطبا الواحد بلفظ الاثنين، ثم عاد في (ترى) ليوحده في الخطاب، وهذا مما يتوسعون فيه[54]، ولم يحوجه الوزن إلى ذلك، فقد يقول: أنارٌ تُرى، ومن ذلك قول جرير[55]:

فَجَعَلْنَ مَدْفَعَ عَاقِلَينِ أَيَامِنًا وَجَعَلْنَ أَمْعُزَ رَامَتَيْنَ شِمَالًا

(عاقلين) و(رامتين) مثنيان لعاقل، ورامة، وهما موضعان بالإفراد، أي: عاقل، ورامة[56]، فالشاعر أراد موضع عاقل وموضع رامة، ولكنه ثناهما وهو يريد الواحد توسعا.

ومما جاء في الرجز من تثنية المفرد ضرورة قول أحدهم[57]:

قَدْ جَعَلَ الأَرْطَاةَ جُنَّتَيْنِ

أراد جنَّة[58]، والقياس أن يأتي بلفظ المفرد؛ لأن المبتدأ بلفظ المفرد.

والذي يظهر أن ما سبق من ألفاظ مثناة مراد بها الواحد محفوظة لا يقاس عليها، ولعل الوزن والقافية اضطرا الشعراء غالبا إلى ذلك؛ لذا عدوها ضرورة شعرية.

وقوع المثنى موقع الجمع:

كما أقام العربي المثنى مقام المفرد أقام المثنى مقام الجمع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَاۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّۖ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، قيل: التثنية جمع في المعنى[59].

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ [الملك: ٤]، (كرتين) هنا بمعنى: كرة بعد كرة، أي: كرات كثيرة، فالبصر لا يكلُّ بالنظر مرتين[60].

ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10] ثنَّى على اعتبار أنهما فرقتان متنازعتان، لكن المقصود إخوتكم، وقال الطبري: "وذُكِر عن ابن سيرين أنه قرأ بين إخوانكم بالنون على مذهب الجمع، وذلك من جهة العربية صحيح"[61].

والذي يظهر أن مجيء المثنى بمعنى الجمع مراد به التكثير، ففي قوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَّرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ لَا يَتُوبُونَ وَلَا هُمْ يَذَّكَّرُونَ ﴾ [التوبة: 126]، المراد بـ(مرتين) التكثير، أي: يبتلون بأنواع الفتن[62].

ومثل ذلك قيل في (ضعفين) في قوله تعالى: ﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: 30]، إذا دلَّت على التكثير[63].

ومما جاء في القرآن على الثنية دالا على التكثير (أخويكم) [64] في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: 10].

والدلالة على الجمع من باب التكثير أمر شائع في العربية التي نزل بها القرآن، وذلك نحو لبَّيك وسَعدَيك وحَنانيك ودوالَيك وهذاذَيْك وحَجازَيْك وخيالَيك، قال سيبويه: "لبيك وسعديك: إجابةً بعد إجابة، كأنه قال: كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأن هذه التثنية أشد توكيدًا"[65]، ويقول: "وكذلك إذا قال: لبيك وسعديك؛ يعنى بذلك الله عز وجل، فكأنه قال: أي رب، لا أنأى عنك في شيء تأمرني به، فإذا فعل ذلك فقد تقرب إلى الله بهواه، وأما قوله: وسعديك، فكأنه يقول: أنا متابع أمرك وأولياءك، غير مخالف، فإذا فعل ذلك فقد تابع، وطاوع، وأطاع"[66]. وعلى هذا أغلب النحاة، وذهب يونس بن حبيب البصري إلى أن لبيك اسم مفرد لا مثنى، وألِفُه إنما انقلبت ياءً لاتصالها بالضمير؛ كَلَدَيَّ وعَلَيَّ، ومذهب سيبويه أنه مثنى، بدليل قلبها ياء مع المظهر، وأكثر الناس على ما قاله سيبويه[67].

والأصل في المصدر دلالته على الواحد وما فوقه، وقد جاءت هذه المصادر مثناة، ويعيد اللغويون ذلك إلى مراعاة مقتضى الحال، فالمقام مقام خطاب عظيم، فأتوا بالمثنى مبالغة، والمعنى: تلبية بعد تلبية وحنانا بعد حنان، وإنما جازت التّثنية للمبالغة ولم يجز الجمع؛ "لأن التّثنية أولى بالتّفضيل شيئًا بعد شيء من الجمع؛ إذ كانت التّثنية لا تكون إلاّ على الواحد، والجمع قد يكون على غير الواحد، نحو: نفَر ورَهْطٍ، فهذه المبالغة تقتضي تضعيفَ المعنى كما قال سيبويه في حَنانَيْكَ، كأنه قال: تَحَنُّنا بعد تَحَنُّنٍ وحَنانًا بعد حنانٍ، والتّثنية أدلُّ على هذا التّفضيل من الجمع ...، فكلّما قلّ النّظير في معنى التّعظيم فهو أشدُّ مبالغة؛ لأنه إذا قلَّ النّظير قلَّ من يُسْتَغنَى بغيره عنه، أي: من يُحتاج إليه ولا يُسْتَغنى بغيره عنه فهو أجلُّ في التّعظيم مما ليس فوق تعظيمه تعظيم"[68].

ثالثا: الجمع

الجمع: ضم الشيء إلى أكثر منه للتعبير عن الجميع بلفظ واحد شرط اتفاق الألفاظ والمعاني بقصد الاختصار، والجمع والتثنية يتفقان في أنهما للجمع والضم، لكنهما يفترقان في

المقدار، فالمثنى دلالته على اثنين، والجموع تدل على ما فوق الاثنين، والجمع نوعان، سالم ومكسر، فالصحيح ما سلم بناء مفرده عند الجمع، وإنما يُزاد في آخره واو ونون في حال الرفع، أو ياءٌ ونون في حالتي النصب والجر، وهو جمع المذكر السالم، نحو: (عالمون، وعالمين)، أو ألفٌ وتاءٌ، وهو جمع المؤنث السالم، نحو: (عالمات، وفاضلاتٍ)، ومكسر، وهو ما يدلُّ على أكثر من اثنين أو اثْنتين مع تغييرٍ في صيغته[69].

والأصل أن يدل لفظ الجمع على جمع، وقد يجيء في العربية خلاف ذلك الأصل توسعا، فيجيء الجمع دالا على مفرد أو على مثنى.

وقوع الجمع موقع المفرد:

التعبير بالجمع والمراد مفرد كثير في العربية، فمن ذلك استخدم لفظ الجمع مرادا به المفرد للتعظيم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: 9]، يخبر الله تعالى عن نفسه بلفظ الجمع (نحن) و(نا) الفاعلين، وواو الجماعة، وأمثال هذا كثير، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ﴾ [يوسف: 35]، قال الطبري: "بدا للعزيز زوج المرأة التي راودت يوسف عن نفسه"، عُبّر عن العزيز وهو واحد بألفاظ تدل على الجمع، ومنه قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَفِيضُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ ٱلنَّاسُ﴾ [البقرة: 199]، والناس هنا لفظ دال على جمع، لكن المراد واحد، وهو إبراهيم عليه السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا خَلَقَ ٱللَّهُ مِن شَىْءٍ يَتَفَيَّؤُا۟ ظِلَٰلُهُۥ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ﴾ [النحل: 48]، واليمين مفرد أريد به الأيمان جمع يمين[70]، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: 99]، أي: ارجعني[71]، وجُعِل منه: ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾ [النمل: ٣٥]، والرسول واحد بدليل (ارجع إليهم)[72].

وقوع الجمع موقع المثنى:

من تصرف العرب بالكلام أن يقيموا صيغة مقام صيغة أخرى، فقد يقع الجمع موقع المثنى، ومن ذلك: ما أحسن وجوههما!، فكل ما كان في الجسد واحدا كالرأس والوجه والبطن يجوز فيه ثلاثة وجوه، هذا هو أكثرها عندهم، وقد عبروا بالجمع والمراد اثنان؛ الاثنان جمع بين اثنين، ففيهما تقارب من حيث إن المثنى ضمُّ واحد إلى واحد، والجمع ضمُّ واحد إلى واحد إلى واحد، فاستحسنوا ذلك، وكرهوا الجمع بين مثنيين متضايفين، وقد قال الله تعالى: ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، أي: قلباكما، وهذا مع أمن اللبس أخف وأسهل من قولنا: ما أحسن وجهي الرجلين!.

وفعلوا ذلك مع ما ليس من أعضاء الإنسان، وسُمِع: ضع رحالهما، يعني: رحلي الناقة، وليس الرحل من أعضاء الناقة، لكنهم لما رأوه يلازم ظهرها صار كالعضو منها، فجاؤوا به على لفظ الجمع وهم يريدون الاثنين كما فعلوا ذلك في أعضاء الجسد فقالوا: ما أحسن وجوههما![73].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: 11]، للسماء والأرض، وقوله تعالى: ﴿إِذۡ دَخَلُواْ عَلَىٰ دَاوُۥدَ فَفَزِعَ مِنۡهُمۡۖ قَالُواْ لَا تَخَفۡۖ خَصۡمَانِ﴾ [ص: 22]، قال: (دخلوا) و(منهم)، ثم (خصمان)، ولها تأويلات أخرى، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخۡوَةٞ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ﴾ [النساء: 11]، أي: أخوان، واللغويون على اتفاق أن أدنى الجمع ثلاثة، أما المفسرون والفقهاء فلهم في ذلك مذاهب، فمنهم من جعل أدنى الجمع اثنين حقيقة، والخوض في خلافهم ليس هذا موضعه.

الخاتمة والنتائج:

مما يمكن استنتاجه بعد البحث في موضوع الدلالة على العدد في القرآن الكريم ما يأتي:

1. البحث في دلالة العدد كشَف أن دلالة اللفظ على غير ما وضع له يكون لأسباب لغوية وبلاغية، وهو فاش في العربية في بعض مسائله، محفوظ في أخرى، وتجد ذلك في القرآن الكريم، ولا غرابة، فقد أنزل القرآن بلسان عربي.
2. جعل جمهور البصريين التعبير بالمفرد والمراد جمع خاصا بالشعر، وفي مسألة: طبنا نفسا، أجاز سيبويه: نفسا ونفوسا، وقد يُرى أن سيبويه يقتاس التعبير بالمفرد عن الجمع، والذي يظهر أنه يخصه في مسائل مثل تلك، فلا خلاف بينه وبين البصريين ظاهر، وأضاف المفسرون اسم الجنس فأجازوا دلالة المفرد منه على الجمع.
3. قد يُخاطب في القرآن الواحدُ بلفظ الاثنين، وهذا عند العرب شائع.
4. التعبير عما ازدوج من أعضاء الجسد بالمفرد مع توحيد خبره أكثر استعمالا من الوجوه الأخرى، فيقال: عيني رأت، يراد: عيناي رأتا.
5. المصدر يدل على المفرد وغيره، فالأصل ألا يجمع، لكنه يجمع لأغراض دلالية، وهذا لا يتعارض مع الأصل فيه.
6. قد يُؤتى بلفظ التثنية لمجرد التكثير.

الهوامش والإحالات:

(1) ينظر: علي بن مؤمن ابن عصفور (ت. 669هـ)، شرح جمل الزجاجي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ-1998م: 25/3. أبو حيان محمد بن يوسف، ابن حيان الأندلسي (ت.745هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ-1998م: 582/2.

(2) هبة الله بن علي بن حمزة، ابن الشجري (ت.542هـ)، الأمالي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1413هـ -1991م: 181/1-182.

(3) البيت لسلمى بن ربيعة، ينظر: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت.1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ-1997م: 36/8.

(4) ينظر: ابن الشجري، الأمالي: 181/1-182.

(5) ينظر: المصدر نفسه: 183/1.

(6) البيت لامرئ القيس، ينظر: امرئ القيس، ديوانه، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط4، د.ت: 166، وابن الشجري، الأمالي: 183/1.

(7) ينظر: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت.207ه)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1، د.ت، 308/1. رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت.686ه)، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، تحقيق وتصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، د.ط، 1395ه-1975م: 360/3.

(8) ينظر: الرضي، شرح الكافية: 360/3. أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت.745ه)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، د.ط، 1420ه: 211/10. محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت.672ه)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، بيروت، د.ط، 1387ه-1967م: 19. محمد بدر الدين بن أبي بكر الدماميني (ت.827ه)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى: 288/1-289.

(9) ينظر: الرضي، شرح الكافية 361/3.

(10) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 77/3، وأبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت756ه)، الدر المصون في علم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط، د.ت: 24/10-25.

(11) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 77/3.

(12) ينظر: أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (ت.538ه)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407ه: 304/3-305.

(13) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب: 582/2.

(14) ينظر: محمد بن عبد الله، ابن مالك (ت.672ه)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط2، 1413ه: 255-256.

(15) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 25/3-26.

(16) عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت.180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ-1988م: 209/1-210.

(17) ينظر: الفراء، معاني القرآن 102/2، وأبو حيان، ارتشاف الضرب: 582/2.

(18) ينظر: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت.377هـ)، التكملة، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، ط1، 1401هـ-1981م: 80، وابن الشجري، الأمالي: 48/2، وابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح: 113.

(19) محمد بن يزيد المبرد (ت.285هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ط، د.ت: 171/2.

(20) ينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي: 564/1.

(21) ينظر: محمد بن جرير الطبري (ت.310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1420هـ-2000م: 53/19.

(22) الطبري، جامع البيان: 53/19.

(23) نفسه: 53/19.

(24) أبو محمد الحسن بن مسعود البغوي (ت.516هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق مهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1420هـ: 370/3.

(25) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت.393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1407هـ-1987م: 688/2.

(26) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي (ت.671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1384هـ-1964م: 137/12.

(27) أبو حيان، البحر المحيط في التفسير: 270/9.

(28) ينظر: جلال الدين السيوطي (ت.911هـ)، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، ط1، 1429هـ-2008م: 499.

(29) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 320/1.

(30) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش (ت.215هـ)، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ-1990م: 461/2.

(31) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 320/1.

(32) القراءة بالإفراد لابن السميفع، ينظر: أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، شواذ القراءات، تحقيق: شمران العجلي، مؤسسة البلاغ، بيروت، د.ط، د.ت: 54، والزمخشري، الكشاف: 93/1.

(33) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 94/1.

(34) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 94/1. أبو حيان، البحر المحيط في التفسير: 161/1.

(35) ينظر: أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت.311هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ-1988م: 425/1.

(36) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 192/18.

(37) الطبري، جامع البيان: 487/23.

(38) أبو حيان، البحر المحيط: 211/10.

(39) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 32/1. الطبري، جامع البيان: 563/1. أبو حيان، ارتشاف الضرب: 2323/5. السمين الحلبي، الدر المصون: 317/1-318. بهاء الدين بن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، دار المدني، جدة، ط1، 1400هـ-1405هـ: 181/2. أبو عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي (ت.770هـ)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق: الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ط1، 1406هـ-1986م: 616/2.

(40) الطبري، جامع البيان: 562/1.

(41) ينظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد: 134. السمين الحلبي، الدر المصون: 317/1، وابن عقيل، المساعد: 181/2، والسلسيلي، شفاء العليل: 616/2.

(42) الفراء، معاني القرآن: 32/1. الطبري، جامع البيان: 562/1. السمين الحلبي، الدر المصون: 317/1. ابن عقيل، المساعد: 181/2. السلسيلي، شفاء العليل: 616/2.

(43) أبو حيان، البحر المحيط: 286/1.

(44) ينظر: جلال الدين السيوطي (ت.911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ط، د.ت: 145/1.

(45) أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت.328هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط5، د.ت: 16.

(46) ينظر: الفراء، معاني القرآن 78/3، ومكي بن أبي طالب القيسي (ت.437هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1405هـ-1984م: 684/2.

(47) الفراء، معاني القرآن: 147/1.

(48) ينظر: نفسه: 180/2.

(49) ينظر: نفسه: 268/2.

(50) البيت لسويد بن كراع، ينظر: محمد بن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1958م: 73.

(51) ينظر: أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع: 16.

(52) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 78/3.

(53) الشاهد لامرئ القيس، ينظر: ديوانه: 41، وأبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع: 16.

(54) ينظر: أبو بكر الأنباري، شرح القصائد السبع: 16.

(55) الشاهد لجرير، ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط3، د.ت: 49/1.

(56) ينظر: محمد بن يوسف ناظر الجيش (ت.778هـ)، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط1، 1428هـ: 323/1.

(57) الشاهد منسوب لخطام المجاشعي، ينظر: البغدادي، خزانة الأدب: 548/11.

(58) ينظر: الفراء، معاني القرآن: 118/3.

(59) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 173/2، وأحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب فيها، محمد علي بيضون، بيروت، ط1، 1418هـ-1997م: 163.

(60) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط: 222/10.

(61) الطبري، جامع البيان: 297/22.

(62) ينظر: أبو السعود محمد بن محمد (ت.982هـ)، إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط، د.ت: 113/4.

(63) ينظر: محمد الطاهر بن محمد، ابن عاشور (ت.1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، د.ط، 1984هـ: 318/21.

(64) ينظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 323/16.

(65) سيبويه، الكتاب: 350/1-351.

(66) نفسه: 353/1.

(67) أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (ت.676هـ)، كتاب المجموع شرح المهذب للشيرازي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتبة الإرشاد، جدة، د.ط، د.ت: 257/7.

(68) أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت.458هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث، بيروت، ط1، 1417هـ-1996م: 155/4

(69) ينظر: سيبويه، الكتاب 18/1. محمد بن حسن، ابن الصائغ (ت.720هـ)، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1424هـ-2004م: 193/1.

(70) ينظر: الزمخشري، الكشاف: 609/2.

(71) ينظر: السيوطي، الإتقان: 499.

(72) ينظر: السيوطي، الإتقان: 499.

(73) ينظر: ابن سيده، المخصص: 205/2.